

واقع المدينة الجزائرية

الأستاذ: محمد ذرذاري

كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم

تعتبر المدينة بحسب الكثيرين ذلك الكائن الذي ينمو ويتطور بشكل مستمر وتعتبر كذلك لازمة للأفراد والمجتمعات بل أن الفرد وفضاءه الجغرافي كيان واحد لا يمكن فصل أحدهم عن الآخر، فالسياق التاريخي للأمم صنع في بيئات وتجمعات بشرية كانت تتخذ لها كيانات جغرافية تتفاوت في الحجم بحسب اسهامها وتأثيرها وكذا موقعها في الحضارة الإنسانية ككل مما أعطى التفوق والسبق لبعض المدن وبروزها في عجلة التاريخ في المقابل قضى على أخرى فاندثرت وتلاشت بفعل حركة التاريخ الإنساني فزالت وأصبحت أثرا بعد عين. ولطالما كانت المدينة محل اهتمام وتتبع من طرف الباحثين، بل كانت محط الهام واستلهم الشعراء والأدباء خاصة المدن التاريخية والدينية والحواضر الثقافية والعلمية، ونتجت عن هذه الحركة العلمية رصيد معرفي وفكري حاول التنظير لصيرورة المدن، ولم تكن المعرفة الاجتماعية بمعزل عن هذا الاسهام العلمي خاصة في علم الاجتماع مثلا في تخصص علم الاجتماع الحضري الذي عني بشكل المدن وتطورها وكيف تؤثر في نسق العلاقات الاجتماعية داخل التجمعات الحضرية مهما كان نوعها مدينة أو ريف هذه الثنائية(ريف-مدينة) التي تشكلت في حد ذاتها شكلا من أشكال التطور الإنساني والاجتماعي الذي عرف مرحلة البساطة في تشكله إلى أن أصبح في حالته المعقدة داخل المدن والحواضر.

انطلاقا من هذه التوظفة نحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى المدينة من خلال عرض المفهوم الذي اختلفت وتعددت حوله وبشأنه الاسهامات النظرية، لنحاول بعد ذلك الغوص في كل من السوسيولوجيا القروية بوصفها حقلا يعنى بالمجتمعات التقليدية البسيطة وصولا إلى الظاهرة الحضرية التي تميز المدن والتجمعات المعقدة في إطار ما يعرف بالسوسيولوجيا الحضرية في محاولة لعرض أهم الإسهامات التي فسرت الظاهرة الحضرية وفي آخر هذه الورقة نتطرق إلى أهم الإشكالات الحضرية التي تعاني منها المدينة الجزائرية في محاولة للإجابة عن السؤال التالي: هل تعيش المدينة الجزائرية الظاهرة الحضرية بشكل إيجابي أو سلب؟ ومحاولة الاجابة على هذا السؤال نرصد واقع المدينة من خلال محور الظاهرة الحضرية المتمثل أساسا في التحضر.

1-حول المفهوم:

يعتبر مفهوم المدينة من بين المفاهيم التي عرفت الكثير من الاسهامات العلمية والنظرية التي حاولت كلها إعطاء تصور نظري للمدينة مما نتج عنه تعدد وتداخل هذه التعاريف ولعل هذا الثراء المعرفي حول المدينة ناتج عن تقاطع الكثير من التخصصات التي عنيت بالمدينة مما جعل كل تخصص ينفرد بتعريفه لها آخذا بعين الاعتبار طبيعة التخصص وما يحتويه من معارف كالجغرافيا والاقتصاد والتاريخ والاثنوغرافيا الأنثروبولوجيا وغيرها من التخصصات الأخرى بالإضافة إلى أن هذا التنوع المفاهيمي ناتج عن عدم وجود معايير وتصنيفات موحدة تحدد في ضوئها المدينة، مما فتح المجال واسعا أمام الكثير من الاسهامات التي اختلف تعريفها للمدينة باختلاف ما تضعه من معايير لتصنيف المدن خاصة تلك التصنيفات المبينة على المعيار الديمغرافي الذي تحدده الدول والهيمات العالمية في اعتبار أن عددا محدد من النسب هو الذي يشكل مدينة وأقل منه يعتبر قرية مما نتج عنه تصنيفات ديمغرافية متعددة ومختلفة تعارض في كثير من الأحيان ، كما أن كل المعارف الانسانية والاجتماعية كان مصدرها أحد هذين المجتمعين الريفي أو الحضري فهي ناتجة عن تفاعلات الأفراد فيما بينهم أو بينهم وبين مجالمهم سواء كان ريفيا أو حضريا.

فقد نتج عن هذا التجاذب والحراك العلمي وجود تعاريف كثيرة ومتعددة يمكن أن نتعرض لبعضها على النحو التالي:

1-1تعريف ابن خلدون:

تحدث ابن خلدون في مقدمته عن أقدمية البدو عن الحضرة وأن البادية أصل العمران ، أي أن تركز الناس بكثرة في مكان محدود جدا بالإضافة إلى التقسيم الدقيق للعمل هو الذي يفسر ظهور المدن والعمران" من هنا . فالمدن قامت على فائض مستخرج من الأرض والعمل نتيجة لتزايد الإنتاج الزراعي وحصول فائض فيه ، الشيء الذي جعل فئة من السكان القاطنين بالبوادي تتحرر من عمل الأرض والاستقرار من بعدها في تجمعات سكنية ازداد حجمها عبر الزمن اتساعا و تركيبا بكيفية أصبح من الصعب نعتها بأنها تجمعات قروية أو بدوية بل ستسمى فيما بعد مدنا.

يركز ابن خلدون على مستخرج الأرض لبلوغ مرحلة المدينة كما يركز كذلك على أن ظهور المدن جاء استجابة لمرحلة الدعة كما يسميها ابن خلدون وبلوغ مرحلة من المعاش الكمالي هذا المعاش الذي يكون في المدن ويسعى إليه البدوي ويكون له غاية وهدفا "ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي يجري إليها وينتهي بسعيه إل مقترحه منها ومتى حصل على الرياش الذي يحصل له به أحوال الترف وعائده عاج إلى الدعة وأمكن نفسه إلى قيادة المدينة" ، ووما يستشف مما سبق هو أن ابن خلدون يعتبر المدينة مرحلة انتقال ونمط عيش .

1-2 تعريف جمال حمدان:

إنها مكان كبير لدرجة أن الناس لم يعودوا يعرفون بعضهم البعض، وتمتاز بعدم التجانس بين السكان وبين الطبقات الاجتماعية أو الحركة الاجتماعية⁽¹⁾.

1-3 تعريف حلیم بركات:

المدينة تتحدد من خلال الوظائف المتعددة التي تؤديها فهي مركز الحكم والقوة، فيوجد فيها مؤسسات الدولة من وزارات وجيش ومحاكم ومجالس انتاجية وسفارات... الخ⁽²⁾.

1-4 تعريف عبد الحميد ديلمي:

المدينة إطار حياتي وإنتاج اجتماعي تاريخي وعمل في تحمل جمالا وأدبا، تنتج إيديولوجية في النمط الحياتي وفي إعادة إنتاج العلاقات⁽³⁾.

2- السوسولوجيا القروية والسؤال الاجتماعي:

لطالما احتدم النقاش حول مسألة المدن ونشوءها وتخطيطها وحول علم الاجتماع الحضري بوصفه حقلا يعنى بالظاهرة الحضرية بكل أبعادها، لكن لم نلتفت إلى ما قبل ظاهرة المدينة ان صح التعبير الأمر الذي تنبه له ابن خلدون من خلال اسهامه المنصب حول البدو والحضر، فهو يجعل من هذه الثنائية لازمة وضرورة للاجتماع البشري لا بديل ولا غنى عنها.

من هنا كان التفكير ملحا لمعرفة جذور المدينة وأصل التجمعات البشرية وكيف تطورت حجما ووظيفة مما فتح المجال أمام الحديث عن القرية بوصفها أبسط الصور للمدينة ومنها تحولت التجمعات البشرية من البسيطة إلى المركبة وعرف مع هذا الحراك العلمي ما عرف بالسوسولوجيا القروية هذه الأخيرة التي كانت سابقة للسوسولوجيا العامة، لأن التفكير الاجتماعي غارق في القدم ولا يقف بالمرّة عند حدود أوغست كونت، فإن أول تفكير أو تفكير اجتماعي كان متمحورا حول الظاهرة الاجتماعية في سياقها الأصلي المتمثل أساسا في السياق الزراعي والقروي على اعتبار أن القرية سابقة عن المدينة وأن نشاط الصيد والزراعة سابق أيضا عن مختلف النشاطات الصناعية الأخرى التي امتعتها الإنسان قبلا.

2-1 ما المقصود بالسوسولوجيا القروية:

تختلف المسميات لكنها تتفق على نسق معرفي واحد، فنجد أن السوسولوجيا القروية وعلم الاجتماع البدوي وعلم الاجتماع الريفي كلها تخصصات جاءت من أجل تفسير ودراسة التركيبية الاجتماعية في التجمعات البشرية البسيطة والتي تتميز بسيادة نمط حياة مبني على الفلاحة والزراعة والرعي... الخ وتحكمها علاقات اجتماعية أولية المهيمن عليها البعد القرابي وما يفرضه على العلاقات الاجتماعية وما يفرزه من تراتبية اجتماعية تخضع أساسا للسلطة الرمزية وتنتهي بالولاء والانتماء في إطار منظومة قيمة وقانونية مستمدة من الأعراف وكذا العادات والتقاليد.

لقد كان للقرية اهتماما من طرف الفلاسفة قبل علماء الاجتماع حيث أدركوا الفروق الواضحة بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة ولا حظ هؤلاء أن المدينة تختلف عن الريف المحيط بها من حيث النشاط الاقتصادي وضروبه الأساسية وما يتبع ذلك من اختلاف في أشكال الحياة

الاجتماعية وبعد ظهور علم الاجتماع كنظم علمي تابع علماءه هذا الاهتمام وبذلوا جهودا متباينة لإقامة نظريات حول الفروق القائمة بين القرية والمدينة⁽⁴⁾.

أما بعد الحرب العالمية الثانية والتي تعتبر مرحلة ثراء للسوسيولوجية القروية حيث برزت أسئلة الاجتماعي كاستجابة معرفية لما صار يظهر في القرية من ظواهر وحالات تستلزم إعمالا للمقاربات والمنهج العلمي من أجل فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية، فبرزت السوسيولوجيا القروية للإجابة عن السؤال الاجتماعي خاصة حين احتدم النقاش حول اشكالات التهيئة الجهوية وضبط المجال في محاولات لايجاد حدود معرفية بين مجتمعي المدينة والريف.

فالفروق الريفية الحضرية كانت من أهم الموضوعات التي اشتغلت عليها السوسيولوجيا القروية في محاولة للقضاء على الفوارق التي نشأت بين القرى والمدن وما ترتب عنها من إشكالات مست المجال الفيزيقي أو مست البنى الاجتماعية وكذا البعد الاقتصادي مثلا في الإنتاج والمواد الأولية ومصادر الثروة الأساسية وفي سبيل الوصول إلى ذلك كان لا بد من إصاغة السمع لصوت العلوم الانسانية، من هنا كان من الضروري العمل على صناعة سوسيولوجيا قروية تشتغل أساسا بالمجتمع القروي وتفكر فيه بهدف تقديم خلاصات وإجابات محتملة حول حركيته ومختلف أنماطه.

ويعود الفضل لبلوغ السوسيولوجيا القروية مرحلتها العلمية لجهود السوسيولوجيا الأمريكية التي اعتمدت على الاتجاه الإمبريقي وكذا السوسيولوجيا الفرنسية التي اختارت المونوغرافيات، أما عن البدايات التأسيسية لهذا العلم ، قام مارسيل جوليفي (Marcel Jollivet) برصد كرونولوجي لمساهمات الرواد الأولية في هذا الميدان ، و قد اهتمى من خلال جرده هذا إلى أن الأثر الأول في الدرس السوسيولوجي القروي يعود في فرنسا إلى جان ستوتزل (Jean stœtzel) الذي كان يدرس هذه المادة بمعهد الدراسات السياسية بباريس خلال سنتي 1948 و 1949، وذلك قبل أن يعهد بهذا الدرس إلى هنري مندراس (Henri mendras)، إلا أن هذا الأخير يعد بحق المؤسس الفعلي للسوسيولوجيا القروية، اعتبارا لكونه من بين أوائل الباحثين الذين كرسوا جهودهم المعرفية للشأن القروي ، فقد حاول منذ البدء أن يقدم نموذجا نظريا لتحليل المجتمعات الفلاحية، مستلهما نتائج الأثروبولوجيا الأمريكية التي انشغلت بالجماعات القروية منذ عشرينيات القرن الماضي ولقد راهن هنري مندراس في انشغاله بالمسألة القروية على الاعتماد على التاريخ والاقتصاد والسياسة وباقي العلوم الأخرى التي تسعفه في اختراق تفاصيل المشهد القروي، ولهذا فقد كان ينجز أبحاثه في الغالب بتعاون تام مع اقتصاديين و مؤرخين⁽⁵⁾.

2-2-2 الظاهرة الحضرية في الإرث السوسيولوجي:

لقد شغلت الظاهرة الحضرية الكثير من المفكرين وعلماء الاجتماع خصوصا بسبب زيادة حجم المدن، هذه الزيادة التي صاحبها تنوع وتعدد على مستوى العلاقات الاجتماعية وما صاحبها كذلك من تغيير على مستوى البنى الاجتماعية وتغير كذلك مس الأدوار والمراكز الاجتماعية، ناهيك عن الثورات التي عرفتها البلدان الأوروبية آنذاك بداية من الثورة السياسية (فرنسا) والثورة الفكرية الثقافية (ألمانيا) الى الثورة الصناعية (الإنجلترا) وقد كان من نتائج هذه الأخيرة حدوث العديد من التحولات، كانت المدينة مسرحا لها إضافة إلى أن هذا الاهتمام ناتج عن تلك العلاقة التي ظلت تميز التطور الإنساني ممثلة في العلاقة بين الريف والمدن وما أفرزته هذه العلاقة من تكامل حيننا وتعارض حيننا آخر وانعكاس ذلك على المجتمع ككل وعلى سياسة الدول والحكومات خاصة ما تعلق باستراتيجيات هذه الأخيرة إزاء برامج التنمية والتطوير . من هنا انصبحت الجهود العلمية حول محاولة فهم مجتمع المدينة وركزت هذه الأعمال على محاولة تفكيك مجتمعي المدينة والريف وفق معايير ومحكات التفريق بين كلا المجتمعين في محاولة لإيجاد حدود معرفية لكليهما يتم في ظل هذه الحدود التمييز بين ما هو ريفي وبين ما هو حضري.

انطلاقا من هنا نحاول فيما يلي التعرض إلى بعض الإسهامات النظرية التي حاولت تفسير الظاهرة الحضرية انطلاقا من خصائص المجتمعين (ريف_ مدينة) وهي على النحو التالي:

2-2-1 ماكس فيبر والمدرسة الألمانية:

ظهر أول عمل علمي لدراسة الحياة الحضرية عام 1905 وكان فيما جاء بكتاب ماكس فيبر "المدينة" وقد عالج فيبر موضوعا جديدا عليه، وتناوله أيضا بطريقة غير تقليدية والملاحظ عند ماكس فيبر في تناوله لمفهوم المدينة، أنه اعتبر أن النموذج المثالي للمدينة لا وجود له

على الإطلاق في التاريخ إلا في أوروبا الغربية. لأن المدينة الأوروبية هي قمة ما بلغته العقلنة الحضرية من ترشيد وعقلنة وسلطة وبيروقراطية، وديمقراطية ومجالس سلطوية وقضائية ومالية وقوانين ودساتير... الخ وفي محاولته لتعريف مفهوم المدينة يقول بأن المدينة هي ذلك الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية والتفرد وحينما نعرف المدينة لا نقصد بذلك وصف أسلوب واحد للحياة ولكننا نصف مجموعة بناءات إجتماعية يمكن أن تؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب الحياة فكأن المدينة على هذا الأساس تمثل بناءات إجتماعية تشجع الفردية الإجتماعية والتجديد وهي بذلك وسيلة التغير التاريخي⁽⁶⁾.

كما أنه افترض أن المدن الحديثة لا تعبر عن الامكانية الحقيقية للمدينة كثقافة، حيث نظر إلى المدن التي وجدت في عصره على أنها تمثل نظماً بدائية غير نامية وذلك على العكس مما ذهب إليه كثير من معاصريه، حينما قرروا أنها ناتجة عن تطور تاريخي من خلال خطوط طويلة معقدة، فرغم أن القوى العقلية ونمو البيروقراطية يمثل عملية معقدة، إلى أن فيبر يذهب إلى أنها أتت تحت بيئة حضرية رجعية وأن قوى النمو الصناعي أدت إلى وضع أقل تحضراً أو مدينة تشبه ما كان عليه الأمر في مدن العصور الوسطى المتأخرة⁽⁷⁾.

وما يميز البادية عن المدينة، هو أن الأولى تعرف انتشار كثافة سكانية مرتفعة في مجال ترابي ضيق، كما أن سكان المدينة لا يعرفون بعضهم البعض معرفة شخصية متبادلة، غير أن حجم السكان وحده لا يعطي صورة دقيقة لمفهوم المدينة حسب فيبر لذلك وجب الأخذ بعين الاعتبار كذلك العلاقات الاجتماعية والشروط والأوضاع الثقافية.

ولم يكتف فيبر بهذا التعريف السوسولوجي النموذجي للمدينة، بل أعطى مجموعة من التصنيفات النظرية والنماذج المثالية الأخرى حول المدينة وذلك انطلاقاً من هاجس العقلنة والشرعنة، وبذلك فقد حدد المدينة من خلال الأبعاد التالية:

المدينة ككيان اقتصادي: بالنظر لما توفره من حاجيات اقتصادية ممثلة في الأسواق والمراكز التجارية.

المدينة ككيان سياسي: على اعتبار أن الأنشطة الاقتصادية والإدارية في المدينة لا يمكن ضبطها وتسييرها على نحو جيد إلا إذا توفر نمط معين من التنظيم الإداري والقانوني.

المدينة ككيان إداري/ قانوني: باعتبارها مركزاً إدارياً وتجمعاً لمجموعة من الوظائف والأنشطة والمؤسسات السياسية للحكم المركزي.

2-2-2- روبرت بارك، رادفيلد، لويس ويرث ومدرسة شيكاغو:

لقد كان ظهور مدرسة شيكاغو بمثابة وثبة علمية ساهمت في إثراء الساحة العلمية بمعارف حول الحياة الحضرية إن كان ذلك على مستوى الموضوع حيث ازدهرت الموضوعات السوسولوجية على غرار التحضر والمجرة، أو على مستوى المنهج والتقنية، فمع رواد مدرسة شيكاغو أخذ البحث بعداً ميداني عن طريق استنطاق الواقع ومن باعتباره مختبراً غنيا بالمعطيات والوقائع والأحداث والأفعال والظواهر الاجتماعية، وذلك بابتكار تقنيات وأدوات علمية جديدة ومناهج ونظريات ومقاربات وكذا مفاهيم.

كما كان للظواهر الاجتماعية التي تفتشت في مدينة شيكاغو بالتحديد أثراً في الإقبال على مقارنة هذه التحولات (الفقر، الانحراف، الجرائم، الصراعات الأثنية... الخ)، هذه الاختلالات البيئوتية التي أصبحت المدينة مسرحاً لها، من هنا كان وجود اسهامات رواد مدرسة شيكاغو أكثر من ضرورة، هذه الاسهامات التي نذكر من بينها مايلي:

-روبرت بارك:

يعتبر مقال "بارك" الذي ظهر عام 1966 عن المدينة مهماً، لأنه قدم بعض المقترحات حول دراسة السلوك الإنساني في البيئة الحضرية وكانت هذه المقالة علامة مميزة في الدراسات الحضرية أثرت بعد ذلك في توجيه البحوث في أوروبا وأمريكا على حد سواء⁽⁸⁾.

يذهب "بارك" في هذا المقال إلى أنه يحاول فهم المدينة بوصفها مكاناً وكذلك باعتبارها نظاماً أخلاقياً، وهو يعتقد أنه يجب وصف المدينة بطريقة يمكن معها عن طريق التحليل الوظيفي، إظهار إمكانيات الحياة الثقافية والأخلاقية فيها، أما وصف "بارك" **ايكولوجية المدينة**، فإنه لا يعني الاقتصار على تتبع التقسيم المكاني الداخلي للمدينة، أو وضع خريطة لمختلف الأشياء التي توجد بها وإنما ما أرادته في الحقيقة اكتشاف تأثير هذه الظواهر الفيزيائية في خبرة سكان المدينة الإنسانية والعاطفية ودورها في تشكيلها⁽⁹⁾، كما أن المدخل الايكولوجي لا يصلح لتحليل تمايز واختلاف المناطق الحضرية فحسب بل يفيد في فهم الميكانيزمات التي من خلالها أصبحت الجماعات العرقية أو الشعبوية المختلفة كالزنوج الإيطاليون واليهود و الانجلوساكس في شيكاغو جماعات منعزلة في مناطق متعددة ومتميزة من المدينة⁽¹⁰⁾.

يفترض "بارك" أن الظروف النفسية والأخلاقية للحياة في المدينة سوف تعكس نفسها بصورة طبيعية، في كيفية استغلال المكان وفي أنماط الحركة الإنسانية والانتقال.

كما حدد بارك صورة معينة للمدينة الحديثة ضمنها أبعادا عدة اتفقت أحيانا واختلفت أخرى مع تصور علم الاجتماع الأوروبي تكمن هذه الأبعاد فيما يلي:

البعد الأول: المدينة الحديثة بناء تجاري وهنا إبراز لما يعرف بتقسيم العمل المعقد الذي ينتج عن المنافسة الصناعية في مقابل اختيار الطرق التقليدية للحياة واستبدالها بأخرى تقوم على المصالح الوظيفية والمهنية.

البعد الثاني: وهو ما تتميز به المدينة الحديثة من بناءات رسمية تجسدها البيروقراطيات المعقدة التي حلت محل الترتيبات غير الرسمية والتنظيمات السياسية والمهنية تعتبر في نظره أنسب أشكال التنظيم الذي يتلاءم مع المدينة الحديثة.

البعد الثالث: المتمثل في البعد النفسي للحياة الحضرية، فقد أوضح بارك أن الحياة داخل المدينة يجعلها أقل عاطفية و أكثر عقلانية عن الحياة في مكان آخر⁽¹¹⁾.

-رادفيلد:

يعتبر واحد من أقطاب مدرسة شيكاغو في علم الاجتماع الريفي الحضري، ويعد من الكتاب الكلاسيكيين في هذا المجال، حيث كرس حياته العلمية والأكاديمية إلى خارج النطاق الحضري للمجتمعات الصناعية وفيما يلي أهم النقاط التي أثارها: بني نموذج انطلاقا من اهتمامه ببعض المجتمعات التقليدية، هذا النموذج الذي لا يزال يأخذ في الاعتبار الدراسات الريفية الحضرية، وهذا يتأتى من خلال المستويات التي أسس عليها نموذج وهي ثلاث مستويات من المجتمعات:

-المجتمعات البدائية أو المنعزلة.

-المجتمعات الريفية أو القروية.

-المجتمعات الصناعية⁽¹²⁾.

- يعتمد "ريد فيلد" فيما يذهب إليه على الدراسات الإنسانية وهذا في سبيل فهم أعمق للمسائل العلمية والبحوث الامبريقية، وهو بهذا الأسلوب يختلف عن غيره من علماء مدرسة شيكاغو بالذات، الذين اهتموا بالدراسة الريفية - الحضرية، إذ يلاحظ أن الجميع انطلقوا من دراسة المدينة أو الحضر لينتهوا بالريف، في حين نجد أن "ريد فيلد" فعل العكس، إذ شرع في دراساته من الريف والمجتمعات التقليدية إلى المدينة في المجتمعات الصناعية⁽¹³⁾.

-لويس ويرث:

اهتم "لويس ويرث" في مطلع نظريته بالكشف عن صور الفعل الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي، الذي يظهر في المدن بوجه عام، واعتقد أن مثل هذه الصور يمكن نسبتها منطقيا إلى الحجم المتزايد لضخامة المدينة وكثافة السكان وعدم تجانسهم إضافة إلى شيوع الضوابط الاجتماعية الرسمية⁽¹⁴⁾.

إن الروابط السطحية والضعيفة التي تربط سكان المدينة بعضهم ببعض ذات صلة وثيقة بنموها وتباين سكانها، وقد توصل إلى ذلك "ويرث" من مقارنة سكان المدينة الذين يتعرضون لتجديدات وتغيرات اجتماعية مستمرة تؤدي إلى تغير وتعديل انتماءاتهم الثقافية بسكان القرية الذين يستطيعون أن يعيشوا دون أي تغير يذكر في ظل تراث ثقافي مشترك، ويعتقد "ويرث" أنه نتيجة لهذا التباين بين سكان المدينة فإن الضبط الاجتماعي وخاصة في جوانبه الرسمية يصبح ضرورة ملحة⁽¹⁵⁾.

كما أن المجتمع الحضري مجتمع قائم على تقسيم العمل والاستثمارات الاقتصادية الواسعة والمتنوعة القائمة على المؤسسات الصناعية والتجارية، وهو ما يتطلب زيادة التقارب الفيزيقي، في مقابل تباين وتباعد اجتماعي وعاطفي، حيث يقول "ويرث" " أن معرفتنا بالآخرين تميل إلى أن ترتبط بالعلاقات المنفعية، بمعنى أن الدور الذي يلعبه الآخرون في حياتنا ينظر إليه على أنه وسيلة لإنجاز وتحقيق أهدافنا، وفي الوقت الذي يستطيع فيه الفرد أن يحقق أعلى درجات التحرر من القيود العاطفية التي تفرضها الجماعات القرابية، يفقد في الوقت نفسه التعبير التلقائي عن الذات، الروح المعنوية والإحساس بالمشاركة"⁽¹⁶⁾.

وفي مقابل ذلك فالتنظيم الاجتماعي لحياة الناس داخل الحواضر يعد أكثر من ضرورة، وهذه التنظيمات ليست قائمة على المشافهة كما هو الحال في المجتمع الريفي بل تنتشر عن طريق التشريع المقنن الذي يحدد الطرق و الكيفيات التي بواسطتها يتمكن سكان المدينة من تحقيق أهدافهم وإشباع حاجاتهم وطموحاتهم وفق القانون الذي يحدد الجزاءات التي تطبقها مؤسسات الدولة⁽¹⁷⁾.

ففي وسط هذه الأحداث والاجراءات يميل أهل المدينة إلى العقلانية في الدخول مع الغير في العلاقات الاجتماعية - الوظيفية، وهو ما يحتم تقسيم العمل الاجتماعي والتخصص المهني السمة الغالبة على سكان المجتمع الحضري، وهو ما يدفعهم إلى التكامل أكثر بغض النظر عن الضغوطات التي تخلفها المدينة، مع العمل على إيجاد آليات تحافظ على التوازن النفسي، وحتمية التعاون المقصود بينهم، بالرغم من الانقسامية والعزل الاجتماعي وسطحية شبكة العلاقات والترابطات الاجتماعية التي ترجع إلى العديد من الانتماءات داخل المدينة ذاتها⁽¹⁸⁾.

3-الحضرية في الجزائر: تحضر أو انتكاسة:

تعتبر الحياة الحضرية سمة ملازمة للعولمة وشكل من أشكال التقدم الإنساني وتعبير عن نمط حياة جديد وخلاصة تجارب الإنسانية مجسدة على شكل تجمعات بشرية تختلف بين البساطة والتعقيد بحسب الرقعة الجغرافية والتركيبية الاجتماعية، أي بين مجتمع بدوي وفي مقابله أو كإمتداد له مجتمع حضري عرف المدينة كشكل من أشكال تجمع أفراد.

فهذا التقدم الإنساني رافقه تطور معرفي كان ولا يزال يتماشى وسرورة المجتمعات خاصة الغربية منها، فهذه الأخيرة دعتنا الحاجة إلى إعمال دور المعرفة السوسولوجية الحضرية والقروية في حركية المجتمعات مما جعلها تسير التطورات وتقف بالتفسير والتحليل لمختلف الهزات الحضرية التي عرفته المجتمعات الغربية، الأمر الذي يكاد ينعدم في البلدان النامية التي مازالت إلى حد الآن لم تجد لها منظومة معرفية يتم في إطارها إيجاد حلول ناجعة للظاهرة الحضرية وما أصبح يترتب عنها من إشكالات انعكست سلبا على المجال الحضري الفيزيقي من جهة وعلى البناء الاجتماعي من جهة أخرى.

وليست الجزائر بمعزل عن هذا الإنفلات الحضري العنيف الذي أصبحت تعانيه مدنها، هذا الإنفلات الذي تعددت صورته وأشكاله وأصبح سمة سلبية تميز مجالتنا الحضرية وسلوكا يوميا يكاد يكون جزء من ثقافتنا، وفي ما يلي نحاول رصد أوجه الظاهرة الحضرية في الجزائر من خلال بعض المؤشرات التي ارتأينا الكشف عن واقعها في المدينة الجزائرية على النحو التالي:

3-1 التحضر:

يعتبر من بين أهم المؤشرات الحضرية ومحورا أساسيا لتحديد واقع الظاهرة الحضرية في أي مجتمع من المجتمعات، كما أنه محل تتبع من طرف الباحثين في حقل السوسولوجيا الحضرية لكونه يكشف عن حركة الأفراد حين انتقلهم من بيئات ريفية إلى أخرى حضرية وما يتبع هذا الانتقال من تغير على مستوى الثقافة ممثلة أساسا في القيم وما يطرأ عليها من تبدل يعيد صياغة هذه المنظومة القيمية ويجعلها تتكيف وتلائم مع المستجدات التي تملئها حياة المدينة هذا التجدد الذي يعتبر السمة الأساسية للمجتمعات الحضرية.

ولقد اختلفت التعاريف في تحديد مفهوم التحضر بحسب الباحثين وسياقاتهم النظرية المختلفة، كما أنه في كل مرة يكون الحديث عن التحضر يبرز معه الحديث عن علاقته بالمدينة من جهة والحضرية من جهة أخرى، حيث يرتبط مفهوم الحضرية ارتباطا وثيقا بمفهوم التحضر، كما يرتبط الاثنين بمفهوم المدينة، إذ لا يمكن الحديث عن التحضر سواء في بعده الكمي أو الكيفي أو الحديث عن الحضرية في غياب مجال جغرافي وثقافي واقتصادي واجتماعي... يتميز بنمط خاص، أي في غياب المدينة، إذن فالعلاقة بين كل هذه المفاهيم هي علاقة جدلية وتفاعلية لا يمكن الفصل بينها في تناول أي مفهوم منها.

كما اختلفت بشأن التحضر المعايير التي في ضوئها توصف التجمعات البشرية بأنها متحضرة فهناك من يأخذ بعين الاعتبار معيار الهجرة من الأرياف نحو المدن وهناك معيار الكثافة السكانية المرتفعة وهناك معيار الكيف المتمثل في الأخذ بقيم المدينة والتكيف مع مؤسساتها وتغيير نسق القيم البدوية بأخرى تتماشى وقيم المدينة.

وإن اختلفت المعايير، فإن مفهوم التحضر يشير في مجمله أنه الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية وهذا الانتقال يكون بسبب الهجرة من الريف إلى المدن، حيث يتعين على الفرد أو الجماعة أن تتكيف بنظم والقيم السائدة في المدينة⁽¹⁹⁾، فالحياة في المدينة تمتاز بتعقدها

واختصاصها بنمط من العلاقات الاجتماعية هي غيرها تلك السائدة في المجتمع البدوي، كما أن أسلوب حياة الحضر يمتاز بالمصلحة، وبعادات وطابع وسلوكات حضرية⁽²⁰⁾.

أما في الحالة الجزائرية فإن التحضر بدأ يأخذ ملامحه من الحضارات التي استوطنت المدن الجزائرية وما خلفته من تراكمات يوحى بعراقية هذه المدن وتحضرها وصولاً إلى المرحلة الاستعمارية أين أضافت هذه الأخيرة عوامل أخرى للتحضر بداية بإقامة شبكة من المدن من خدمة للأغراض الاستعمارية وتشجيع الهجرة من الأرياف نحو المدن سواء كانت تهجير قسري أو طوعي مما زاد من كثافة هذه التجمعات إضافة إلى سن قوانين تنظم المجالات الحضرية وفق سياسة فرنسية غربية الغرض منها خلق مدن ذات ملامح غربية، وعلى مستوى الملكية العقارية فقد حاولت الإدارة الفرنسية جاهدة تغيير علاقة الانسان الجزائري بمجاله الجغرافي، هذه العلاقة القائمة على الوحدة الترابية المبنية على الروابط الاجتماعية الأولية هذه الأخيرة التي كانت كذلك هدفاً للوسيوولوجيا الكولونيالية من خلال محاولات فك البنيات التقليدية المرتبطة بالأرض والريف.

أما عادة الاستقلال فقد عرفت المراكز الحضرية خاصة الكبيرة منها نمواً كبيراً كنتيجة حتمية للمعاناة الشديدة للسكان أثناء فترة الاحتلال وكنتيجة للشغور الذي تركه الأوربيون فمدينة الجزائر العاصمة وحدها غادرها 300 ألف أوروبي ويهودي تاركين وراءهم 9800 مسكناً شاغراً⁽²¹⁾ يضاف إلى ذلك السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية في المجال الاقتصادي من خلال مجموع البرامج ذات الطابع الزراعي والصناعي وما نتج عن هذه السياسات من تطور للمراكز الحضرية ونشوء أخرى جديدة نتيجة تحسن الأوضاع في المدن من توفر مناصب شغل وسكن وأوضاع معيشية لم تكن متوفرة في البوادي والقرى، الأمر الذي أدى إلى هجرة حادة نحو المدن في مقابل إفراغ الريف من العنصر البشري.

ولعل هذه السياسات رغم إيجابياتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلا أنها كانت كذلك سبباً في زيادة الاختلالات الحضرية التي خلفتها السياسة الاستعمارية خاصة دخل المدن ويعود هذا إلى أن هذه السياسات الاقتصادية كانت من أهم الأولويات بعد الاستقلال ولم تؤخذ الظاهرة الحضرية نصيبها من الاهتمام، فكانت كلها سياسات اقتصادية أكثر منها تنمية حضرية.

إن الحديث عن الظاهرة الحضرية في الجزائر يجزأ مباشرة إلى الحديث عن الإفرازات السلبية التي أصبحت تعانها المدينة الجزائرية هذه الاختلالات التي أصبحت تطفوا على السطح وتفرض على المهتمين والقائمين على السياسات الحضرية من هيئات ومؤسسات وكذا مهتمين بالمعرفة الحضرية من دارسين وأكاديميين تفرض إعادة النظر في الحراك الحضري من كل جوانبه وهذا المعالجة إشكالات التحضر السريع التي نذكر من بينها على النحو التالي:

3-1-1 بروز الأحياء القصدية:

وينمو عادة فوق حيز جغرافي شاغر في المدينة يكون عادة ملكاً عمومياً في جيوب المدينة أو في أطرافها تتكون مساكنه من الأعشاش و الأكوخ القصدية أو الطوبية غبي مجهزة بالمرافق الضرورية إلا ما يحصل عليه سكان هذه الأحياء بصفة غير رسمية وهو معرض للزوال والإزاحة في أي لحظة من اللحظات التي ترغب فيها السلطات استغلال المجال وتحميل محيط المدينة⁽²²⁾.

وعرفت هذه الظاهرة انتشاراً في المدينة الجزائرية بداية من الفترة الاستعمارية حيث تشير الإحصائيات إلى أن سنة 1954 كانت نسبة 30% من سكان الجزائر يسكنون الأحياء القصدية أما بعد الاستقلال فإن اتجاه سياسة التصنيع نحو إقامة أقطاب صناعية كالحجار، الرويبة، ارزو ما جعلها تستقطب اليد العاملة المتمركزة في الريف والت كانت تعيش في حالة من الركود والتخلف الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بنظيرتها في المدن أما في العشرية السوداء فقد نزحت الكثير من العائلات نحو المدن طلباً للأمن والاستقرار لكن لم يكن بالسهولة الحصول على مسكن في ظل أزمة سكنية خانقة أدى هذا بالكثيرين للمركز في الأطراف مشكلين أحياءاً قصدية مع مرور الوقت⁽²³⁾.

كما يدخل في دائرة الأسباب استراتيجية الأفراد، ففي الجزائر يعتبر بناء منزل قصدية على أطراف المدينة عمل يمتلك الشرعية رغم عدم قانونيته إذ أنه يمثل مرحلة أولية للحصول على مسكن داخل المدينة، فالبني القصدية يعتبر مكان عبور من وضعية اجتماعية إلى وضعية أخرى داخل المدينة وهنا يبرز قول "ميشال كروزي": الانسان حيوان اجتماعي عاقل يطور برشاد استراتيجياته في التصرف داخل نظام أو جماعة من الفاعلين⁽²⁴⁾.

يعتبر مكان عبور من وضعية اجتماعية إلى وضعية أخرى داخل المدينة وهنا يبرز قول "ميشال كروزي": "الانسان حيوان اجتماعي عاقل يطور برشاد استراتيجياته في التصرف داخل نظام أو جماعة من الفاعلين.

3-1-2 هوية المدينة:

لقد عرفت المدينة الجزائرية بفعل التحضر السريع والعنيف موجة من التغيرات التي مست البعد الفيزيقي ممثلا في الأنماط والنماذج العمرانية خاصة ما يظهر من التركيبة الكولونيالية ذات البعد الغربي الذي غير من وجه المدينة وفي هذا الصدد يحضرنى اقتراح "كوتورو" وهو مهندس في مجال المدينة، حيث يقول "حاولت التركيز على التناظرات وعلى التوازن داخل المجالات معتمدا على محور رئيسي يتجه نحو فرنسا فهذه الأخيرة يجب أن تحافظ على هيمنتها في كل المجالات" (25).

أما ما ينتج من هياكل عمرانية اليوم فإنه امتداد لتغريب القيم والهوية الحضرية التي كرسها الاستعمار فترة القرن والنصف، فجزائر ما بعد الاستقلال تعيش مرحلة اغتراب حضري حقيقي جراء النماذج العمرانية الجاهزة والمستنسخة في كامل ربوع الوطن، بل أنه في بعض الأحيان لا ترتقي ولا تحقق طموحات الساكنة ولا تستجيب لخصوصياتهم الاجتماعية والثقافية بل لا تستجيب لهويتهم الحضرية سواء في البعد الفيزيقي أو البعد الاجتماعي فأضحت السياسة الحضرية تراهن على الكم في مقابل الكيف الذي يأخذ الأبعاد الذكر "ففي كل مرة نجد أنفسنا أمام برامج سكنية ومشاريع عمرانية متماثلة تمثل ترديدا لأرقام لا هوية ولا معنى لها (100سكن 1000سكن، 600سكن 400سكن... الخ)" (26).

فهوية المدينة وفي ظل هذه الظروف تعرف تراجعاً في قيمها التي كونتها عبر التاريخ والتي تميز كل مدينة عن الأخرى أو إقليم عن إقليم آخر، فضاعت هوية المدينة في خضم هويات فرعية وافدة إلى المدينة ويوضح ذلك الباحث الجزائري، "العربي إشبودان" في دراسته حول الجزائر، المدينة الغابرة وخطاب الأسطورة، حيث يؤكد على أن الجزائر العاصمة في تطورها التاريخي تعرضت هويتها الموجودة للاختلال بفعل النظام الجديد وأكد على ضرورة أن يعيش العاصمي مدينته وأن ينتج المجتمع وقائعه والذي يوحي بذلك بلزوم ضرورة ملاقات المدينة مع سكانها وأن يسترجعوا هويتها (27).

إن الحديث عن الهوية الحضرية لا يقتصر فقط على ما يتم تجسيده من مشاريع آنية أو مستقبلية بل كذلك المحافظة على ماهو كائن من تراث معماري يعود لحقبات وحضارات تاريخية سابقة، فهما كان انتماء هذه الشواهد التاريخية ومهما تعدد الاديولوجيات التي أقامت هه الأنوية الحضرية إلى أنها في نهاية المطاف تعبر عن الهوية وجزء لا يتجزأ من تاريخ أي مجتمع وحتى وإن تعلق الأمر بما خلفه المستعمر الفرنسي من شبكة واسعة من المدن إلى أنها تبقى في نهاية المطاف ملمح من ملامح التاريخ الثقافي والحضاري للجزائر، من هنا كانت الحاجة ملحة لتفعيل الخبرات المختصة في الترميم والمحافظة على الآثار والشواهد التاريخية باستعمال تقنية ما يعرف بقراءة الأنسجة العمرانية التي تعتبر عملية غاية في التعقيد، فهي تقوم أساسا على تحليل تيبو مورفولوجي وفق ما حدده: "فيليب بانري" وآخرون، بحيث يقوم على التفكيك والتكيب انطلاقا من مذهب مشهور هو المحافظة والترميم للتراث الحضاري هذا الأخير يعتبر المدينة متحف من جهة ونسيج عمراني حي من جهة أخرى (28).

3-1-3 تعريف المدن:

يعتبر الحديث عن ظاهرة تعريف المدن جزء من الحديث عن التحضر، بل أن هذه الظاهرة هي في نهاية المطاف نتاج للتحضر السريع الذي باتت تعرفه المدن بشكل عام، ولأنها بلغت مبلغا خطيرا وأصبحت في واجهة الحديث عن الظاهرة الحضرية سنتحدث عنها كأهم ملمح للحياة الحضرية داخل المدن وخاصة الجزائرية منها.

إن أهم سبب لظاهرة تعريف المدن هو النزوح الريفي الذي يعرف على أنه تغيير لمكان الإقامة من الريف نحو المدينة نتيجة عوامل الطرد الموجودة في الريف وما يقابلها من عوامل الجذب الموجودة في المدينة، فقد عرفت الجزائر هذه الهجرة منذ الفترة الاستعمارية وزادت حدتها بعد الاستقلال بسبب السياسات الاقتصادية المنتهجة غداة الاستقلال حيث انتقل الكثيرون نحو المدن طلبا للعمل والاستقرار مما أدى إلى تكس سكان من جهة وإفراغ الريف من اليد العاملة المشتغلة بالزراعة.

فمن بين المشكلات التي يتسبب فيها النزوح الريفي نجد المشاكل الديموغرافية حيث تحدث اختلالا في الكثافة والتركيب السكاني وتوزيعهم وخصائصهم، جعل تركز السكان في بعض المناطق دون الأخرى، إضافة إلى كون الكثير من النازحين لا يتخلون عن القيم الريفية التي تحرص على زيادة النسل وكبر حجم الأسرة، والحفاظ على العلاقات القرابية شأنا شأن ما هو موجود بالريف. ومن الواضح أن المهاجر يعيش في المدينة ولكنه في الواقع لا ينتمي إليها أي لا يندمج فيها اجتماعيا وثقافيا وأساليب الحياة الأخرى إلى درجة أن تكون علاقات المهاجر محدودة جدا حيث يهاجر إلى المدينة يهاجر بعاداته وقيمه وقيم مجتمعه الأصلي وطموحاته ويبقى لمدة طويلة متمسك بما مما يعرقل عملية التحضر والتكيف مع القيم الحضرية الجديدة⁽²⁹⁾.

ومن نتائج النزوح الريفي ليس فقط تأثر النازحين بالنمط الحضري، بل أيضا بتأثير هؤلاء في نمط الحياة الحضرية، إذن ليس هناك تأثير يسير في اتجاه واحد وكثيرا ما يعتقد بعض الباحثين أن الجماعة المهاجرة هي التي تتأثر فقط بالمكان الحضري من خلال معيشتها بالمدينة، إلا أن الحقيقة أن أفراد هذه الجماعة يؤثرون أيضا في نمط الحياة الحضرية⁽³⁰⁾.

وقد رافق النزوح الريفي العديد من المشاكل المرتبطة بالتهينة العمرانية خاصة في ضواحي المدن ومنها ظهور الأحياء التلقائية أو الأحياء العشوائية أو الأحياء المتخلفة. وهي أحياء تقع عادة على أطراف المدينة وهي عبارة عن صورة للهامشية الايكولوجية والاجتماعية حيث تتجسد النماذج المرتبطة بالإحباط والحرمان من أبسط مقومات الحياة الإنسانية⁽³¹⁾.

إن أول خطوة للنازح الريفي تكمن في مدى قدرته على التكيف مع الوسط الجديد ويعتبر الاستنجاد بالأقارب داخل المدينة شكل من أشكال الإندماج الحضري، مما أدى مع مرور الوقت إلى بروز تجمعات سكنية ظهرت خاصة في ضواحي المدينة تتميز بالتجاور بين الجماعات القرابية والعشائرية في نفس الحي" والنازحين من نفس العرش يتجمعون في المناطق الحضرية ويعيدون تنظيم شبكة جديدة من العلاقات المدعمة بلهجة وثقافة وكذا عرقية مشتركة⁽³²⁾.

يضاف إلى هذه الاشكالات بروز الأحياء الفوضوية على ضواحي وأطراف المدن بل حتى في الجيوب الفارغة للمدينة والتي أصبحت تستغل بالإضافة إلى السكن العشوائي تستغل كذلك في التجارة الموازية، مما أفقد المدينة طابعها الجمالي، ناهيك عن السلوكات والقيم التي تتناقى والثقافة الحضرية، وغلبت صور السلوكات الريفية في الكثير من مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية فضلا عن الاقتصادية والخصائص الثقافية.

خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن الحديث اليوم أصبح أكثر من ضرورة بخصوص المدينة بكل ما تطرحه من انشغالات بداية من الإطار النظري الذي ما زال يتأرجح بين الدارسين لتحديده وفق معايير موحدة وواضحة والأكثر من ذلك هو التطور الذي تعرفه المدينة وما يترتب عن هذا التطور من تداعيات تمس المجال المادي كما تمس كذلك البعد الاجتماعي ممثلا أساسا في المنظومة القيمية للمجتمعات، الأمر الذي يحظى بالاهتمام والبحث في البلدان الغربية التي وظفت المعرفة السوسولوجية خاصة الحضرية منها في كل التطورات التي عرفتها بيئاتهم الحضرية، فظهر الكم الهائل من التفسيرات التي درست المشاكل الموجودة في المدينة أو الريف أو ما يعرف بالسوسولوجيا القروية.

إن المفكرين الغربيين أو في الولايات المتحدة الأمريكية الذين تناولوا هذا الموضوع بالتحليل ركزوا على ظروف المجتمعات المختلفة والمتباينة في بنائها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتجربتها الحياتية بهدف تنمية وتطوير القدرات الذاتية والموضوعية لبلدانهم، وهذا كله ضمن خطط علمية مستندة على المعرفة الإنسانية وواقع مجتمعاتهم.

لقد عرفت الجزائر ظاهرة التحضر منذ القدم بفعل الحراك الحضاري الذي عرفته المنطقة وصولا إلى المرحلة الاستعمارية التي تركت بصمتها على الحياة الحضرية في الجزائر، مخلفة إرثا حضريا شكل نقاط استفهام كثيرة منها مدى ملاءمة هذه الشبكة الحضرية الجديدة لخصائص وأذواق الفرد الجزائري وكذا غياب آليات تشريعية تضبط السياسة الحضرية غيابها من جهة وتغييبها وتناسيها من جهة أخرى إضافة إلى فقدان التوازن بين الأرياف والمدن بفعل المجلات التي ازدادت حدة بعد الاستقلال بداعي ملء المدن الشاغرة من العنصر الأوروبي أو بفعل ما انتهجته الجزائر من سياسات اقتصادية بغرض بناء الدولة التي كانت حديثة العهد بالاستقلال لكن هذه السياسات كان لها الأثر البالغ على المجال الحضري، فزادت من تكريس الهوة بين الأرياف والمدن وانتهجت سياسة المركزية الحضرية، مما أدى إلى تكديسات سكانية في كبريات المدن، مما يوحي بأن كل السياسات التي جاءت بعد الاستقلال كانت مركزة على القطاع الاقتصادي متجاهلة البعد الحضري،

فغابت تبعا لذلك الهوية الحضرية للمدينة الجزائرية وأضحى الفرد يعيش في اغتراب حضري بينه وبين محيطه بسبب النماذج التخطيطية التي تفتقر للبعد الثقافي والقيمي وتحولت المدينة من فضاء للإشعاع العلمي والابتكارات وبروز الطاقات والمواهب إلى بيئة غير آمنة تنفر الأفراد منها.

من هنا كان لزاما على القائمين بالسياسة الحضرية إعادة النظر في السياسات التنموية التي أبدت فشلها في السابق بسبب أن هذه السياسات ركزت على أحد جوانب التنمية وإهمال بقية الجوانب الأخرى، فلا يكفي التركيز على البناء المادي أو رفع مستوى الخدمات فقط، لكن هناك عوامل أخرى تسهم في النجاح عملية التنمية في (بناء البشر) والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر تغيير بعض السلوكيات وأنماط التفكير ومستوى المعرفة لدى المواطن القروي ومهاراته و انتاجيته وطبيعة البناء الاجتماعي القروي بوصفه سابق للمجتمع الحضري وبالتالي فالاهتمام به هو بطريقة غير مباشرة اهتمام بمجتمع المدينة من خلال إعادة التوازن بين الريف والمدينة من أجل استقرار حضري مستدام.

وفي الأخير وجب تفعيل المعرفة الحضرية لمحاكمة الاختلالات التي تعرفها المدينة الجزائرية وذلك من خلال فتح الجامعة أمام هذه الظواهر قصد معالجتها وتكوين منظومة معرفية تابعة من المجتمع الجزائري وتعود بالنفع عليه بعيدا عن النظريات الجاهزة التي عاجلت مجتمعات تختلف في الخصوصية عن مجتمعنا ويتم إسقاطها دون تعديلها أو تكييفها مع التركيبة والبناء الاجتماعي دون أن ننكر التطورات التي تشترك فيها كل البلدان والتي تأخذ منحى واحد من الدراسة ، والارث السوسولوجي الحضري الغربي يزخر بظواهر واشكاليات حضرية كثيرة كانت محل تتبع من قبل الباحثين، فمع خمسينيات القرن الماضي، زادت حدة أزمة السكن في فرنسا وأصبحت المدينة قضية سياسية، ما عجل بالتفكير في كيفية توجيه النمو الحضري ابتداء من الستينات، فظهرت دراسة "شومبار دو لو" حول الحياة اليومية و أنماط عيش الطبقة الشعبية، في مرحلة اشتداد أزمة السكن ، على خلاف بلجيكا التي كان المشكل يطرح لها من ناحية الكيف وليس الكم، أو كندا التي كان همها هو خلق التوازن بين مونريال وباقي الأقاليم.

الهوامش:

1. جمال حمدان، جغرافيا المدن، ط 2، عالم الكتب، القاهرة، (د ت)، ص 05، ص 14
2. حلیم بركات: المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص 229
3. عبد الحميد ديلمى: الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، (د.ت)، ص 34.
4. غريب محمد سيد أحمد وعبد الباسط محمد عبد المعطي، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص 46.
5. revues.org/document232.html. Référence du : 1 février 2006-Sociologie : histoire et idées , coordonné par Philippe le cabin et jean François dortier éditions sciences humains , Auxerre, 2000.p.79.
6. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار النهضة العربية، (د.ت) لبنان، ص 33.
7. نفس المرجع، ص 33.
8. نفس المرجع، ص 38
9. محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع الحضري: نظريات وتطبيقات، دار النهضة العربية، بيروت، 1958، ص 38.
10. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 48.
11. نفس المرجع، ص 46.
12. عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية مجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، د.م.ج، الجزائر، (د.ت)، ص 41.
13. Mendras (H): Société paysanne- ar mond colin- paris, 1976, p11.
14. عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع الحضري، ط 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003، ص 22.
15. محمد عاطف غيث: مرجع سابق، ص 12.
16. السيد عبد العاطي: علم الاجتماع الحضري ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 78.
17. عبد الحميد بوقصاص، مرجع سابق، ص 40.
18. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، 1972، ص 4.9.
19. إبراهيم، مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة العربية المصرية للكتاب، 1975، ص 126.
20. Haward, P, chudacoff , L'urbanisation a la mesure de la Société, Nouveaux Horizons, 1977, p11
21. محمد بوخلوف: التحضر وواقع المدن العربية، في دراسات في المجتمع العربي المعاصر تحرير خضر زكرياء ، الأهالي للطباعة والتوزيع، سوريا، 1999، ص 103.
22. محمد بوخلوف: التحضر وواقع المدن العربية، ص 109.
23. Mohammed (M):vill algérienne, Entre panne de projets et urbanisme défait in.naqd.N° 16,2002,P,P,15,16.

24. Anne Querrum: in enjeux de la Sociologie Urbaine Ouvrage Collectif Sur La Direction de Michel Boussand et Outres. Presse Polytechnique et Universitaire Romand Lousanne,2001, p181
25. Duluz (j):L'urbanisme et l'architecture d' Alger, OPU, Alger, 1988, p12
26. خلف الله بوجمعة، المدينة الجزائرية والبحث عن الهوية، مجلة دفاتر المعرفة، العدد 04، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2003، ص100.
27. العربي اشبودان، الجزائر، المدينة الغابرة وخطاب الأسطورة، الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، مجلة البحوث السوسولوجية، العدد01، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2000، ص401.402.
28. خلف الله بوجمعة، نفس المرجع، ص101.
29. عبد الحميد بوقصاص، مرجع سابق، ص 210.
30. محمود الكردى،التحضر، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص 166.
31. إبراهيم توهامي، "الأحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج في البناء السوسيو اقتصادي الحضري"، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد5. قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، ، جانفي 2004، ص 48.
32. Djamchid(b) et Bouraoui(s):Le défi des traditions, familles musulmanes et modernité, Paris Publisud, 1986,p119